الثقافة ومواجهة الفتنة

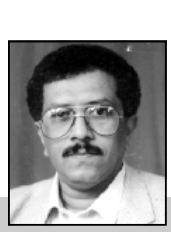

■ الاحداث التي جرت في اليمن منذ ثلاث سنوات، وكانت محافظة صعدة مسرحاً رئيسياً لها، والتي اتخذت طابعاً دورياً يتكرر في كل عام، رغم مايصدر من عفو عام وما تفيده البيانات الامنية عن القضاء على شرائم الفتنة، ورغم الهدوء الذي يتبع العاصفة الاولى ويسبق العاصفة التالية، رغم كل هذا تبدو هذه الاحداث غريبة في مسلكها مثيرة في عنفها ماهرة في قدرتها على تحديد سيناريو البداية والنهاية في مسارها كأن هناك رسالة معينة تريد ان توصلها، او ان ثمة مهمة سرية غامضة تسعى لتحقيقها.

هشام علي بن علي

ومن الواضح ان ما نعرفه عن الاسباب والدوافع والاهداف لهذه الاحداث اقل كثيراً مما ينبغي، فقوة التمرد المسلح لايقابلها خطاب اعلامي او فكري واضح، يشرح الاهداف والغايات.. وهذا الأمر يثير علامات استفهام كثيرة ان هذه الحركة المسلحة تمثل معادلة ذات مجاهيل عدة يصعب حلها او تفكيك بنيانها.. وما نقرأه في الصحف والمجلات من خطاب سياسي وثقافي مضاد لهذه الحركة يكاد يكون حديثاً متشابهاً يركز على جانب واحد ومحدد ولايفتح المسالة لأكثر من ذلك.. وربما ان هذا هو ما يريده المتمردون.. لقد القوا لنا بجزء من بيانهم فوقعنا في الشرك ولم نستطع ان نتجاوز الدائرة التي حصرنا فيها.

ليست لديّ معلومات اكثر من المتداول والمألوف من الكتابات الجارية إلاّ انني احاول اختيار مقاربة مختلفة تنظر الى ماجري في صعدة باعتبارها فتنة، وقوة هذه الفتنة لاتتمثل في ماتملك من سلاح او تحصينات في اعالي الجبال ولكن قوتها تتمثل في ثقافة الفتنة التي تغذيها وتتغذى بها وتستمد من هذه الثقافة استمراريتها وديمومتها.

ومما يزيد من خطورة الموقف ان ثقافة الفتنة تكاد تكون سائدة في الثقافة العربية المعاصرة. وبالتالي فهي تعمل في مناخ ملائم ومساعد.

يضاف الى هذا العامل الخارجي الذي جعل الحروب الاهلية والطائفية سمة المرحلة الراهنة، وعنصراً من عناصر الاستراتيجية الجديدة للمنطقة ولابد من بحث الموضوع على اساس عوامله التكوينية الداخلية قبل الانجذاب لعقلية المؤامرة الخارجية التي لاشك ان لها اصابع تعمل على إذكاء الفتنة وتشعل فتيلها.

ومن المؤسف ان نبحث في ثقافة الفتنة ونحن في الالفية الثالثة وان نعود بفكرنا الى الوراء لأكثر من خمسة عشر قرناً، وان يكون الماضي هو الرهان الحاسم بدلاً من الاتجاه الى المستقبل والبحث في قضاياه وتحدياته فثقافة الفتنة تنتمي الى ماض غابر.. وهي ترتدي الاقنعة الدينية والقبلية والعشائرية.. انها ثقافة تعود في تاريخها الى مراحل تاريخية تسبق قيام الدولة الوطنية في اليمن، ولا تقول تسبق قيام الثورة والنظام الجمهوري وانجاز الوحدة.. فاصحاب هذه الدعوات والفتن يعيشون فواتاً تاريخياً، إنهم على هامش العصور الحديثة معزولون منفصلون وعاجزون عن اعلان حضورهم كجماعة سياسية وفكرية ولذلك يملأون حركتهم بالاساطير والاكاذيب وربما لانجد تعبيراً سياسياً دقيقاً عن هذه الجماعة، أجمل من ذلك التعبير الذي قاله كارل ماركس عن آل بوربون العائلة الملكية في فرنسا قبل الثورة الفرنسية، وحين عاد آل بوربون الى فرنسا بعد الثورة كانوا يحلمون بالعودة الى الملكية والحكم، وصفهم ماركس قائلاً : «آل بوربون.. اولئك الذين عادوا ولم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً...»

البحث عن مشروع ثقافي وطني يتجاوز الفتنة والارهاب وتسييد ثقافة مدنية حديثة

هذه العبارة يمكن ان تنطبق على آل الحوثي وجماعتهم.. وربما على جماعات اخرى مازالت تحلم بالعودة الى الماضي فهم لم يتعلموا شيئاً من مسيرة الثورة وصمودها في عموم اليمن، ولم يدركوا ان الوطن اليمني قد كبر واتسع بقدر اتساع الحلم اليمني والطموح والايمان بالمستقبل.. ولذلك نسي الثوار والوحدويون ذلك الماضي الامامي واعتبروه أمراً من شأن التاريخ.. ولم يدر في خلدهم ان المشروع المستقبلي لليمن الذي حمل الوحدة والتعددية والديمقراطية والتنمية يمكن ان يواجه مخلفات ذلك الماضي امامه، وان تظهر قوى تنتمي الى الماضي تحاول ان تعرقل مسار الثورة والتقدم، ولا نستغرب ان تكون مواعيد الفتنة متزامنة مع التحولات الكبرى التي تشهدها اليمن.. ففي هذه الايام تشهد بلادنا استحقاقات التنفيذ العملي للبرنامج الانتخابي للاخ رئيس الجمهورية وكذلك البرنامج التنموي واجندته الزمنية الدقيقة وفقاً لبرنامج الدول الداعمة المقر في لندن في نهاية العام الماضي، اضافة الى ذلك الاستئناف الجاد للتحول الديمقراطي وحرية الفكر والتعبير، ولاننسى ان اول آثار الفتنة في ٢٠٠٤م استهدفت الديمقراطية وحرية التعبير وكانت الدعوات الى ضبط تلك الحريات ومحاولة تكميمها سواء بالمطالبة بتعديل قانون الصحافة او بالحديث عن الحرية المسؤولة التي تعني الغاء الحرية.

ولنا ان نتساءل لماذا ظهرت ثقافة الفتنة بعد سبات شتوي طويل؟ لماذا خرج المهدي المنتظر من كهف الغياب؟ ولماذا اتخذت هذه الحركة طابعاً عنفياً سرياً ولم تعلن عن نفسها كحركة سياسية علنية؟

الواقع ان هذه الاسئلة يصعب ان تجد لها اجابات شافية، والثقافة المغذية للفتنة لاتنتمي الى عصرنا ولا تقر بدستور الجمهورية اليمنية الذي ينص على سيادة القانون ويقر بأن العلاقة بين الدولة والمواطن هي علاقة مواطنة اساسها المساواة بين المواطنين.

ثقافة الفتنة لاتقر بهذه المساواة، وهي تميز بين المواطنين وتقسمهم الى فئات ومراتب.. وقيمة الانسان في نظرها ليست في دوره ووظيفته في المجتمع، بل هي كامنة في اصله وانتمائه.. ثقافة نخبوية لاتؤمن بالمساواة ولاتعترف بالآخر، الذي لايشاطرها الانتماء والاصل، بل تستأصل الاتجاه الذي يخالفها ويختلف معها.. ثقافة استئصالية تجتث المختلف معها، حتى لو كان ذلك الخلاف ثقافياً او سياسياً انها ثقافة التحريض والقتل.. ولذلك ظهر داعي دعاتها مسلحاً منذ اول وهلة..

كيف نواجه ثقافة الفتنة؟ كيف يتشكل مشروع ثقافي وطني يتجاوز الفتنة والارهاب؟ كيف تتأسس الحداثة الثقافية والفكرية التي تحمل معاني التنوير والتفكير النقدي وفصل السياسة عن الدين والحق في الاختلاف والحوار وغيرها من القيم الضرورية لمواجهة دعوات الفتنة والخروج..

كيف تسهم مناهج التعليم في القضاء على جذور الفتنة وبذورها التي تزرع في اذهان الاطفال والشباب؟

كيف تستوعب استراتيجية الشباب واستراتيجية التنمية الثقافية مثل هذه المهمة في نقد الطائفية والفتنة؟

ماهو دور الاحزاب السياسية وماهي وظيفة المنظمات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وكيف تستطيع تسييد ثقافة مدنية حديثة وكيف يكون مجتمع الاختلاف والحوار بديلاً لثقافة الفتنة والخلاف.

كيف يمكن ان يصير السجال والحوار فلسفة وسياسة تستأصل فكرة الحرب، وكيف يمكن ان نجتث الحروب الجغرافية غير المسموعة الكامنة في اللاوعي والباطن، ان تستأصل وسوسات الشر و«الذاكرة» الملتبسة التي لا تريد ان تكون وعياً على نحو مايقول المفكر العربي الراحل الياس مرتص الذي يضيف «لا أحد مسؤول عن اجداده.. الوطن فوق الاصل ويطوّع كل أصل.. اذا لم نقم فكرياً وروحياً هذه المعارضة مقولة ضد مقولة، مفهوماً مقابل مفهوم، لن ينتصر الوطن».

هل وقع «المشترك» في المحظور؟!

علي عمر الصيعري

■ مع تسليمنا بأن التعددية السياسية - بحسب «بيتر غيل» و«جيفري بونتون»- لايمكن مساواتها بالديمقراطية بمعناها التقليدي، إلاّ انها تبقى الصيغة العملية الوحيدة لها في العالم المعاصر وفق ما جاء في كتابهما «مقدمة في علم السياسة» فإن التعددية السياسية بهذا المفهوم يحكمها مايُصطلح عليه بـ«النظام الردعي» الذي توجبه الممارسة الديمقراطية لتنظيم حقوق وواجبات الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وفي بلادنا يعتبر قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية هو المشرع للنظام الردعي والمنعي لنشاط الاحزاب وحقوق وواجبات الممارسة السياسية، وقد حدد تفاصيلها في اللائحة التنفيذية المفسرة لنصوصه، والاجراءات اللازمة لتطبيقها، كما اناط بلجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية تطبيق بنوده وفقاً لهذه اللائحة التنفيذية التي صدر آخر تعديل لها في عام ١٩٩٥م..

وتجدر بنا الاشارة الى ان المشرّع أوكل الى لجنة شئون الاحزاب صلاحيات واسعة من ضمنها الرقابة القانونية واقامة الدعوى القضائية على الأحزاب والتنظيمات والتي تتدرج من التنبيه، والانذار، وحل ووقف نشاط هذا الحزب او ذاك التنظيم وذلك بالتقدم الى المحكمة المختصة، وفي غير حالات الحل الاختياري والاندماج.. الخ، وذلك لسببين هنا الى السبب الثاني والذي حدد «ارتكاب الحزب او التنظيم لاي من المحظورات المنصوص عليها في المادة «٣٣» من قانون الاحزاب، المادة «٥٦» من اللائحة التنفيذية. ومن هذه المحظورات التي هي موضوع مقالنا - «تبني أشكال الحكم البائد الملكي والسلطاني».

حقيقة انا لست قانونياً او متخصصاً في القانون وتشريعاته ولكن بحسب فهمي ان الجرم او المحظور الذي يقع فيه الفرد او الجماعة الاعتبارية او يمارسها بوصفها فعلاً يدخل في احكامها الداعم او المحرّض على هذا الفعل سواء أكان باستخدام وسائل التحريض المباشرة ومنها الوسيلة الاعلامية والبيانات السياسية او الوسائل غير المباشرة مثل السكوت على هذا الجرم او ذاك المحظور، وتعمد التشويش على النظام والقانون بهدف صرف النظر عن اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية في حق اولئك الذين اقدموا على ممارسة الفعل.

وفي محاولة لفهم وتحليل موقف احزاب اللقاء المشترك من تمرد الحوثي وخروجه على النظام والقانون، هذا الموقف الذي اتخذ بادئ الأمر طابع السكوت على تمرده، ثم اتخذ طابع المساندة بطريقة استخدام الوسيلة الاعلامية ثم البيان السياسي الصادر عن تلك الاحزاب في الاسبوع الماضي والذي وصف بكونه بيان التواطؤ مع المتمردين الارهابيين.. ان هذه المحاولة لفهم موقف تلك الاحزاب في ضوء ما ذكرناه من احداثيات تدفعنا الى التساؤل القائل :

«هل تُعتبر دوافع ونوايا الاحزاب - اي المشترك- في سكوتها على التمرد والاحجام عن ادانته، ثم افصاحها عن هذه الدوافع والنوايا في بيان رسمي صدر عنها وموقع باسمها، تحريضاً على هذا الفعل او الجريمة الوطنية الارهابية، والذي ربما يتطور الى نوع من تبني هذا الجرم الوطني في اي شكل من اشكاله يؤدي الى وقوع «المشترك» في المحظور الذي اسلفناه والذي نصت عليه المادة «٣٣» من القانون والمادة «٥٦» من اللائحة التنفيذية..؟!

هذه التساؤلات أضعها بوصفي مواطناً كفل له الدستور الحق على الحصول على اجابات عليها، امام لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية، كما اضعها على قادة احزاب «المشترك» لتوضيح موقفهم وتفسير مضامين ودوافع بيانهم سيئ الصيت هذا..

بوح الخاطر

سارة عبدالله حسن

صمت معيب

■ استطلاع للرأي اجرته احدى وسائل الاعلام الفرنسية حول مايعرفه الناس في الغرب عن الشرق الأوسط عموماً.. شخص واحد فقط اعطى صورة ايجابية عما يتخيله الشرق من جمال وسلام اما البقية وهم كثيرون فيرتبط الشرق في اذهانهم بالكلمات التالية :-

صحراء، فقر، اطفال، تخلف، جوع، اسلام، حرب.

هذا هو مايعنيه الشرق عامة للكثيرين في الغرب وان كانت المفردات التي ذكرناها حول هذه الصورة الذهنية غير بعيدة عن الواقع إلاّ ان الصورة الحقيقية مازالت مغيبة عمداً وعن غير عمد.

عمداً من قبل وسائل الاعلام الغربية التي يقودها اللوبي الصهيوني او تديرها قوى لاترى في بلاد المسلمين إلاّ الصورة التي تناسب أهدافها التي يعد من أهمها اعطاء صورة للرأي العام الغربي ان هذه المنطقة متخلفة بالفعل وانها تحتاج لتدخلهم في شئونها بل وادارتها ان لزم الأمر.

اما الجانب الآخر لغياب الصورة الحقيقية للشرق الاوسط وهو غير متعمد - في بعض الاحيان - فيأتي من قبل وسائل اعلامنا العربي والاسلامي الذي لم يستطع حتى الآن ان يواكب الحملة القديمة الجديدة ضد الاسلام من قبل الاعلام المعادي وبالتالي ساهم بصورة كبيرة في تغييب الصورة الحقيقية للشرق الاوسط.

ورغم ادراك المسئولين في هذه البلاد لهذه الحقيقة واهمية دور الاسلام في اعطاء صورة واقعية عن الشرق الاوسط فحسب بل وفي مساندة عملية التنمية فيه.. إلاّ انهم لا يترجمون هذا الادراك بشكل جيد الأمر الذي يفرغ الاسلام من دوره الحقيقي ليصبح في الاخير مجرد اداة لتمرير سياسة الدول وتلميعها..!

واذا كان خوف بعض الزعماء على كراسيهم جعلهم يكممون أفواه اقلام وسائر وسائل اعلام بلادهم ويطوعونها لاعطاء صورة مثالية لسياستهم - تخيلوا غالباً من المصداقية فإن ذلك لن يبعد عنهم شبح الاعلام الغربي الذي لن يخجل يوماً من كشف سترهم وتضخيم مساوئ سياستهم كبيرة كانت حقاً ام صغيرة.

اذاً يجب لان نعترف ان اعلام منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وان استثنينا دولاً قليلة منه - وهو اعلام يفتقر لكثير من الذكاء ومواكبة عصر الانفتاح الاعلامي الكبير الذي جعل العالم بالفعل قرية صغيرة يصنع فيها القوي اعلاماً يناسب مصالحه ويغطي به على كل شيء سواه طالما وان الاطراف الاخرى لاتقوى على مواجهته بذكاء وتداري خيبتها امامه بالصمت المعيب..!

كفى تسامحاً وصبراً

عبدالله الشعوبي

■ ما من شك ان الصبر له حدود، والتسامح والعفو مع شرذمة سعت في الأرض فساداً له حدود ايضاً.. فالأحداث المأساوية التي ارتكبتها شرذمة الغدر والخيانة، في بعض مناطق محافظة صعدة، من قتل للابرياء من ابناء القوات المسلحة ونشر للخوف والذعر بين المواطنين الابرياء جريمة نكراء كان يجب معاقبتهم عليها في حينه.. ولكن سماحة الرئيس وحنكته وصبره وحرصاً منه على عدم اراقة الدماء كل هذه الخصال والمزايا جعلته يعفو ويصفح ومن باب عفا الله عما سلف.

ولم يكن في الحسبان ان هذا التسامح والكرم سوف يقابل بالجحود والنكران ونكث للعهد وذلك من خلال قيام هذه العناصر الارهابية وللمرة الثالثة من اعتداءات على المواطنين وابناء القوات المسلحة المرابطين في مواقع الشرف والبطولة دونما مراعاة للقيم الانسانية وللدين ولحرمة قتل المؤمن، فالله سبحانه وتعالى يقول «من قتل مؤمناً فكأنما قتل الناس جميعاً».. ولكن هذه النبتة الشيطانية الخارجة عن المجتمع نفثت سمومها وحقدها الدفين من خلال إثارة الفضوى والفتنة والشقاق بين ابناء اليمن الواحد الموحد ارضاً وانساناً ودينا وعقيدة، وحاولت ان تفرق بينهم من خلال إحياء النعرات المذهبية والطائفية والمناطقية وغيرها من الامراض التي لا تليق بشعب اليمن شعب الايمان والحكمة.

● فخامة الأخ الرئيس القائد: ان ابناء الشعب من اقصاه الى اقصاه يناشدونك الا تدع عناصر الارهاب يمرون هذه المرة بسلام فكفى صبراً وتسامحاً، لأن شرذمة كهذه يجب بترها فهي كالورم الخبيث اذا لم يستأصل يتوسع وينتشر.

ان هؤلاء العملاء المأجورين لا يريدون لليمن العزة والتقدم والرخاء لانهم جبلوا على الذل والاهانة، والارتزاق على حساب مصلحة الوطن.

فخامة الرئيس: لقد حان الوقت لقمع هؤلاء الارهابيين على يد ابناء القوات المسلحة الشجاعة التي تتحطم على يديها كل المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد الوطن، ليصبح الوطن معافى من هذه الجيف النتنة التي تريد ان تشعلها ناراً بعد ان كانت برداً وسلاماً.

وعلينا في هذا السياق ان نتفهم موقف الرئيس حينما اصدر قرار العفو العام عن هذه الشرذمة، واطلق سراحهم من السجون لا لضعف منه -كما قد يعتقد البعض- ولكن من منطلق مسئوليته وتسامحه وحرصه على السلام الاجتماعي ومن منطلق انه صاحب القلب الكبير والترفع فوق الاحقاد، ولكن لا يمكن هذه المرة ان يتعامل مع هذه النبتة الشيطانية على اساس من الهدوء وضبط النفس لانهم استمرأوا الغي واستمروا فيه ولا يستحقون سوى الحزم والحسم نهائياً.

ان هذه الشرذمة ما هي إلاّ جزء من مخطط كبير غرضه زعزعة الأمن والاستقرار وتعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية والنجاحات الديمقراطية في بلادنا.

فالآن مصلحة الوطن تستدعي من الجميع الوقوف صفاً واحداً بمختلف فئات وشرائحه للقضاء على هذه الشرذمة الضالة مثلما دافعوا ووقفوا صفاً واحداً في حرب صيف ٩٤م، وقضوا والى الابد على الشرذمة الانفصالية، التي كانت تريد تمزيق الوطن ووحدته مقابل حفنة من الدولارات..

وهؤلاء هم على نفس الشاكلة لان كل إناء بما فيه ينضح.

السياحة طريق السلام

عبدالقادر الشيباني

■ الصناعة الوحيدة التي تتطور ويرتفع مدخولها الاقتصادي حتى أصبحت عدداً كبيراً من دول العالم تعتمد على نشاط الحركة السياحية الداخلية والخارجية ولكن عندما يهتز الاستقرار الأمني في ظل تعديات ارهابية او فتنة داخل البلاد تتراجع حركة السياحة الدولية فتصاب البلد بانهيار اقتصادي تتضرر العدد الكبير من الاسر التي تشتغل في الصناعة السياحية لهذا فإن كل منظمة من المنظمات المحلية والعالمية بصفة خاصة لها دورها في التصدي لأي احداث تهز من الاستقرار والأمن في البلد.

فعلى الصعيد العالمي كانت السياحة الدولية قبل عشرة اعوام قد بلغت ذروتها.. واخذت اعداد السياح بالتضاعف على المستوى العالمي، ووصلوا يومها الى أكثر من مليار سائح عالمي سنوياً، وكان انفاقهم يتجاوز المليارات من الدولارات.. وامتدت السوق السياحية لتشمل كافة بقع العالم، ولكن ضراوة التعديات الارهابية والحروب التي اشتعلت ولم تتوقف نيرانها أضرت ضرراً بالغاً باقتصاد البلدان التي لم تتوقف فيها الحروب.

ان نجاح السياحة محلياً واقليمياً وعالمياً يعود الى صفاء الاجواء السياسية والأمنية لتستمر العلاقات والاتفاقيات الدولية والاعانات وتطوير الاتفاقيات لتعود بفوائد متبادلة بين الدول المشاركة في الاتفاقيات الاقتصادية.. ومنها الاتفاقيات السياحية.. فالاتفاقيات الدولية تؤمّن اجراءات مرنة واضحة المعالم في مجال النقل الجوي او البحري وتوفير الأمن للسياح.. فمع تعاظم دور السياحة واتساع رقعتها، تعاظمت المشاكل التي تواجه القائمين عليها في مختلف الدول.. كما جذبة في نفس الوقت اهتمام اصحاب الرأي والقرار في تلك الدول الى أهمية التعاون الدولي والعالمي في هذا المجال الحيوي.

لهذا فقد اصبح الاعتراف بالسياحة واجباً دولياً شريطة توفير الأمن والاستقرار في البلدان المستقبلة للسياح وامن المسافرين جميعاً في النقل الجوي بصفة خاصة لأن اكثر الاحداث الارهابية تحدث في الطيران من قبل عصابات الاختطاف التي لم تتوقف حتى الآن وان دور السياحة الدولية يتمثل في المجالات التالية:

- تدعيم التفاهم بين شعوب العالم.
- الدعوة الى الاهتمام بالتراث الحضاري.
- زيادة التعاريف بين القيم الثقافية المختلفة.

وكثيراً ما يوصي الاتحاد الدولي -في كل اجتماع له- الهيئات الرسمية والوكالات المتخصصة ان تستخدم شعار السياحة طريق السلام -فضلاً عن مقترحات اخرى منها:

- ادخال مادة السياحة ضمن برامج التعليم.
- القيام بحملات ترويجية ودعائية بغرض التوعية.
- اعلان يوم السياحة الوطني في كل دولة.
- المنافسة المحلية والدولية في بعض الموضوعات المختارة.
- تنشيط سياحة الشباب.. ومنحهم تخفيضات خاصة.

وعلى المنظمات العالمية التي تُعنى بشئون السياحة والسفر ان تُفعّل من نشاطها وتستنكر كل عمل يسيئ للنشاط السياحي او يحد من حركته في كل بقعة من بقاع المعمورة.

تجمّع صنعاء.. المعنى والمدلول

ثامر عبدالله العاصمي

■ حينما استدعت الظروف والمتغيرات العربية والدولية تم انشاء تجمع صنعاء في عام ٢٠٠٢م، وكانت اليمن الدولة المؤسسة لهذا الكيان وبما يمكن من خلق ارادة سياسية واحدة وقرار واحد تنطلق من رؤى متقدمة للتعاطي معالمتغيرات سواءً في الواقع العربي الراهن او القرن الافريقي.. مستوعبة لكافة الامور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتكزة على الموروث الحضاري والاسلامي والجغرافي.

ومن هذا تكمن الأهمية الكبرى لذلك الكيان والتي تتجلى في جعل منطقة جنوب البحر الاحمر والقرن الافريقي منطقة امنة مستقرة.. وهذا هو المعنى الحقيقي الذي يحمل في دلالاته الطابع المفتوح للتجمع ليكون كياناً يضم كل دول هذه المنطقة الحيوية، وليكون ذا بعد عالمي يدحض اوهام وتصورات البعض وكانه كيان يستهدف هذه الدولة او تلك من دول المنطقة.. وليؤكد انه جاء ليجمع وليس ليفرق وليصون وليس ليبدد وليحمي وليس ليهدد، وليستجيب للمتغيرات التي أحدثت اوضاعاً غير مستقرة ومضطربة في الخارطة السياسية للمنطقة كما هو الحال في الصومال الشقيق، وليلبي ايضاً مقتضيات التحولات العالمية على نحو يخدم شعوب ودول الاقليم وبمضمون عالمي مستمد من أهمية منطقة القرن الافريقي وجنوب البحر الاحمر.

ويقيناً ان ديمومة القمم واللقاءات بين المسئولين في دول تجمع صنعاء تنم عن ان قادة التجمع اصبحوا يدركون بصورة عميقة اهمية استقرار دول التجمع خصوصاً اهتمامهم بعملية احلال السلام في الصومال باعتبار أن أمن الصومال عنصر مهم للاستقرار في منطقة القرن الافريقي.. الى جانب الاهتمام بعملية السلام في السودان وبما يحفظ لهذا البلد سلامته واستقراره ووحدة اراضية.. اضافة الى التركيز على توسيع نطاق التعاون بين الدول وبما يؤدي الى خلق شراكة اقتصادية حقيقية وبما يمكن دول وشعوب المنطقة من إرساء أسس ومداميك قوية للانتقال الى مستوى جديد من التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ومكافحة الارهاب.

وخلاصة القول: ان العنوان الذي يندرج تحته اسم عاصمة اليمن صنعاء تبناه ورعاه الأخ علي عبدالله صالح في عام ٢٠٠٢م، وتحمل مسئولية ذلك القرارات الشجاع مع اخوانه قادة دول التجمع.. نعم انه قائد فوق كل التحديات والمتغيرات قلما يوجد له نظير في الوقت الراهن ترجم من خلال ذلك التجمع منطق التكتلات السياسية والاقتصادية ومن الجيرة الى الشراكة ومن الاضطرابات والحروب الى الأمن والسلم الاجتماعي وبالذات بعد مضي اربع سنوات من عمر ذلك التجمع.